

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 4، المجلد 4 ، أكتوبر 2018م.

e–ISSN 2462–1730

# واقع ومؤشرات تطور أداء قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها

# THE REALITY AND INDICATORS OF THE DEVELOPMENT OF MANUFACTURING INDUSTRIES PERFORMANCE IN SAUDI ARABIA AND THE .CHALLENGES IT FACES

جامعة البصرة

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

هيام خزعل ناشور

hiamk1970@gmail.com

1439هـ –2018م

ARTICLE INFO
Article history:
Received 01/06/2018
Received in revised form 25/06/2018
Accepted 21/09/2018
Available online 15/10/2018
Keywords:

**ABSTRACT**

Manufacturing industries are one of the main sources of economic development in KSA. It is a basic mean to promote the added value of national resources and diversification of the economic baseleading to sustainable development.Therefore it interested in providing an encouraging environment to develop this vital sector by providing a basic environment as well as supporting service.Saudi Arabia has witnessed a development in manufacturingindustries as a result of creating the necessary investment environment to support and sustain investment in all sectors. Foremost among them is the industrial sector as a major pillar of development.In addition to activating the role of the private sector. Saudi Arabia's supported the policies and incentives which have helped the industrial sector to develop the manufacturing industries. The period (2007-2016) witnessed a significant development in the number of industrial establishments from (4,840) in 2007 to (7,742) in 2016, as well as the increase in the number of labor force from (495.481) million workers in 2007 to (1.042.449) million workers in 2016.That's why the research came to study the reality and indicators of the development of manufacturing industries performance in Saudi Arabia and the challenges it faces.

**الملخص :**

تعد الصناعة التحويلية أحد الروافد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية, وهي وسيلة أساسية لتعزيز القيمة المضافة للموارد الوطنية وتنوع القاعدة الاقتصادية وصولاً الى تحقيق التنمية المستدامة , لذلك اهتمت المملكة العربية السعودية بتوفير البيئة المشجعة لنمو هذا القطاع الحيوي من خلال توفير البيئة الأساسية لها وكذلك الخدمات الأخرى المساندة لها. وقد شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً في مجال الصناعة التحويلية نتجه لتهيئة البيئة الاستثمارية اللازمة لدعم الاستثمار ومساندته في جميع القطاعات وفي مقدمتها القطاع الصناعي لكونه ركيزة رئيسية للتنمية , أضف الى ذلك تفعيل دور القطاع الخاص , أذ ساعدت سياسات الدعم والحوافز التي حرصت المملكة على تقديمها للقطاع الصناعي على تطوير الصناعات التحويلية , إذ شهدت المدة (2007-2016) تطوراً كبيراً في أعداد منشآت الصناعات التحويلية من (4,840) مصنعاً عام 2007الى (7,742) مصنعاً عام 2016, كذلك ازدادت أعداد

القوة العاملة من (495,48) مليون عامل عام 2007 إلى (1,042,449) مليون عام 2016. لهذا جاء هدف البحث لدراسة واقع ومؤشرات تطور أداء الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها .

**المقدمـة :**

تعد الصناعات التحويلية أحد أهم الأنشطة الإنتاجية التي ترتكز عليها الدولة , وتحتل مركزاً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة ، وهي محرك لاغنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي وما يعكسه ذلك على تحسن الوضع المعيشي والاجتماعي . والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما للدول النامية من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة , إذ تبرز أهميتها في حياة الدول لمواكبة متطلبات العصر وتقدمه من خلال ما توفره من آلات ومكائن ومعدات النقل والأجهزة الحديثة وغيرها مما تقوم او تعتمد عليه الأنشطة الأخرى , كما انها السوق الرئيسة لمنتجات الصناعة الاستخراجية ومنتجات القطاع الزراعي والخدمات , والمستهلك الرئيس للطاقة فضلاً عن أنها تؤثر بشكل مباشر في حركة النقل والتجارة , وبهذا الاتجاه تسعى الدول الى تطوير هذه الصناعات والاعتماد عليها في اقتصادياتها , وتعد المملكة العربية السعودية واحد من الدول التي زادت الاهتمام بالصناعات التحويلية لتنوع قاعدة الاقتصاد ودعم القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص .

**هدف البحث :**

1- التعرف على مفهوم الصناعات التحويلية وأهميتها واهم مقوماتها الاقتصادية .
2- التعرف على أهم مؤشرات تطور قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية
3- التعرف على اهم التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية .

**فرضية البحث :**

ينطلق البحث من فرضية " مفادها ان الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية تشهد تطوراً كبيراً في جميع فروعها الصناعية بالرغم من المعوقات والمشاكل التي واجهت تطور هذه الصناعة ".

**أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث من كونه " يعتمد على التحليل من اجل التعرف على الوزن النسبي لمساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة في السعودية كما تأتي أهمية البحث من كونه يعطي رؤية شامله وتفصيلية لجميع فروع الصناعات

التحويلية خلال المدة (2007-2016) متضمناً حساب كمي لمؤشرات الصناعة التحويلية والتطورات التي طرأت عليها ".

**مشكلة البحث :**

" بالرغم من التطورات الكبيرة والانجازات المتحققة في قطاعات الصناعة التحويلية وفي جميع فروعها الصناعية وازدياد حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع , لكن لا تزال نسبة العمالة السعودية لا تتجاوز (24%) من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية (غير النفطي) وما تزال القوة العاملة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل القوة العاملة في القطاع الصناعي , الأمر الذي يؤكد على أهمية تعزيز فرص العمل للقوة العاملة الوطنية من خلال تطوير هيكل الصناعة المحلية وجعلها قادرة على خلق المزيد من فرص العمل المجزية للمواطنين" .

**خطة البحث** : تم تقسيم البحث إلى الآتي :

" يتضمن المبحث الأول دراسة الصناعات التحويلية من حيث مفهومها وأهميتها ومقوماتها , بينما تضمن المبحث الثاني فقد تناول دراسة واقع الاقتصاد السعودي ، اما المبحث الثالث فقد اختص بدراسة مؤشرات تطور أداء الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية , اما المبحث الرابع فقد اختص بدراسة التحديات التي واجهة تطور هذه الصناعة ."

## المبحث الأول

### الصناعة التحويلية : - المفهوم , الأهمية , المقومات

**أولاً:- مفهوم الصناعات التحويلية :-**

تعد الصناعات التحويلية (Manufacturing Industry) إحدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي ترتكز عليها الدول وتحتل موقعاً مركزياً في اقتصاديات الدول الحديثة . وهو محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي . والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما للدول النامية من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة .

ويعرف بعض الباحثين الصناعات التحويلية بأنها (( عملية يتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية الى حالة او صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً وإشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته كأن نحول القطن الخام الى المنسوجات القطنية ونحول الحديد الخام إلى مكائن وآلات حديدية)) [1].

بينما عرفها صندوق النقد العربي بناها (( الصناعات التي تقوم بالتحويل الهيكلي او الميكانيكي لمواد عضوية او غير عضوية الى منتجات جديدة سواء تم العمل آلياً او يدوياً في مصنع او في بيت سواء تم بيع هذه المنتجات بالجملة او التجزئة ))[2].

كما عرفها آخرون بأنها (( الصناعات التي يتم بموجبها تحويل مادة او شكل الى آخر حيث تكون أكثر نفعاً وتسد متطلبات لايمكن تلبيتها قبل ذلك)) [3].

كما عرفها بعض الباحثين أيضاً بأنها (( عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية الى منتجات نهائية او منتجات وسطية )) [4].

كما نجد ان بعض الدول قد تجمع الصناعات الحرفية والصناعات الآلية تحت عنوان الصناعة (Industry). كما يلاحظ من المصادر الانكليزية ان هناك اختلاف بين مصطلح الصناعة (Industry) ومصطلح الصناعات الدولية (Manufacturing Industry) إذ يشمل الأول على معنى أوسع من الثاني الذي يقتصر على أنشطة معينة .

تنقسم الصناعة من حيث طبيعتها والعوامل المؤثرة في توزيعها الجغرافي الى ثلاث مجموعات رئيسية أحداها الصناعة التحويلية الى جانب ( الصناعة الاستخراجية وصناعة إنتاج الطاقة ) .

وتشمل الصناعات التحويلية بدورها أشكال مختلفة ومتنوعة من العمليات الإنتاجية فهناك العمليات الإنتاجية الخاصة بتحويل الخامات او المواد الأولية كتخزين القطن الخام الى منسوجات وهناك العمليات الإنتاجية لترتيب أجزاء المصنوعات او السلع التي يطلق عليها الصناعات التركيبية كما في تركيب أجزاء السيارات والآلات الزراعية والتلفزيونية [5].

وتصنف الصناعات التحويلية بأشكال مختلفة بحسب نوع الدراسة ومتطلباتها إلا ان الاتجاه السائد يتم حسب المواد التي تعتمدها وطبيعة الإنتاج وهو التصنيف الذي تعتمده الأمم المتحدة من خلال منظمة التنمية الصناعية ( اليونيدو ) حيث تقسم الصناعات التحويلية بموجبه الى تسعة فروع تقع تحت رقم (3) للنشاط الاقتصادي أي بعد فرع النشاط (الزراعي والغابات والصيد) ونشاط التعديل والتحجير ويشمل على ما يأتي:- [6]

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات التبغ .
2- صناعة النسيج والملابس الجاهزة .
3- صناعة الخشب والاثاث .
4- صناعة الورق والطباعة والنشر .
5- الصناعات الكيمياوية .
6- صناعة المواد المعدنية اللافلزية .
7- صناعة المعادن الاساسية .

8- صناعة الآلات والمعادن .

9- صناعات تحويلية اخرى .

مما تقدم نستطيع تعريف الصناعات التحويلية بأنها (( الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والحيوانية والنباتية وتحويلها الى شكل آخر قابل للاستفادة منه )) [7].

ثانياً: - أهمية الصناعات التحويلية :-

تعد الصناعات التحويلية أحد أهم القطاعات الاقتصادية إذ يمكن وصفه بالمرتكز الذي تستند عليه جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى في تحقيق التطور التقدم لما يقدمه من وسائل وأساليب حديثة لطرق الإنتاج وبناء القاعدة الاقتصادية لزيادة الدخل القومي فضلاً عن ذلك أي تقوم بدور رئيس في توفير فرص العمل الى جانب مساهمته بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريعة ضخمة من ذوي الدخل المحدود . كما تعد وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار . فضلاً عن ذلك تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعد أساسية للتغير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال لذوي الكفاءة والطموح النشاط . كما تعد الصناعات التحويلية سلاحاً سياسياً تمارسه لدول الصناعية للضغط على الدول المنتجة للمواد الخام .وفي تطوير الصناعة كنوع من الطمأنينة السياسية والعسكرية بما تقدمه من صناعات إستراتيجية قد لا تمكن الدولة غير الصناعية من الحصول عليها وقت الحاجة وفي أثناء الأزمات المالية [8].عليه يمكن ان نوجز الأهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية بالنقاط الآتية[9] :-

**1-** إن قطاع الصناعة التحويلية يمكن ان يضعف مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة . إذ ما تم رفع مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي وهو أمر يسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري .

**2-** تسهم الصناعات التحويلية في زيادة الناتج الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع ولخدمات المختلفة .

**3-** لم تعد الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر سلاحاً اقتصاديا فحسب بل أصبحت سلاحاً سياسياً تضغط الدول الصناعية من خلاله على المجتمع الدولي لتحقيق أهداف إستراتيجية (سياسية واقتصادية) وحتى ثقافية في بعض الأحيان .

**4-** تعمل الصناعات التحويلية على تشغيل الأيدي العاطلة عن العمل وإضافة فرص عمل جديدة مما يؤدي الى تطويرها اجتماعياً برفع المستوى المعيشي ونمط الحياة الاجتماعية .

**5-** ان وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل يعمل على تعزيز الاستغلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع الصنعة أنواعها كافة .

**6-** توفير السلع الأساسية ذات الاستخدام المباشر من المجتمع والتي لا يمكن الاستغناء عنها في حياته اليومية .[10]

**7-** تكمن أهميته أيضاً في استثمارها العمل المتخصص بالمهارة الفنية الجيدة والإنتاجية العالية .

**8-** ان قطاع الصناعة التحويلية أكثر القطاعات ديناميكية لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الأمامية والخليفة .

**9-** ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنويع في الإنتاجية لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تعني قيماً مضافة وأصنافاً جديدة من السلع المصنعة ذات منفعة اكبر .

**10-** عندما تساعد هذا الصناعات في رفع المستوى المعيشي فذلك يشكل ركناً أساسياً في مواجه مشكلات اجتماعية مختلفة , أهمها القضاء على التخلف الاجتماعي .[11]

ثالثاً :- مقومات الصناعات التحويلية :-

بهدف قيام صناعة ناجحة ومتطورة بشكل عام لابد من توفر المقومات الآتية .[12]

**1- المواد الخام ومصادر الطاقة :**

إن عملية التصنيع تقوم أساساً على تحويل المواد الأولية الى منتجات وهذا يعني ان توفر المواد الأولية من الضرورات الرئيسية وتشكل احد الركائز الأساسية لعملية التصنيع , ولكن ما ينبغي الإشارة اليه هو ان توفر المواد الخام والطاقة لا يضمن قيام صناعة ناجحة رغم أن وجودها يجعل الطريق ممكناً للتطور إلا إذا توفر للدولة القدرة والعزم على استغلالها بشكل المطلوب .

**2- رأس المال:**

الدول التي تهدف الى بناء صناعة ناجحة ومتطورة يجب ان تضع في حساباتها تهيئة رأس المال المطلوب لان توافره ضروري لتحويل الاختراعات والأبحاث والاستمرار في إنتاج ادوات الإنتاج , ويمكن ان يتم ذلك او جزءاً منه من خلال التركيز على تكوين المدخرات من رأس المال الوطني , وإلا فإن الدولة سوف تضطر الى الاعتماد على المدخرات الأجنبية لتفادي العجز في الموارد المالية سواء في شكل قروض او مساعدات .

**3- القوة العاملة :**

لاشك في ان للعنصر البشري أهمية كبيرة في عملية التصنيع وإذا علمنا أن الصناعة الحديثة تعتمد على العلم والتقانة ندرك حينذاك بان توفر الأيدي العاملة بالكم وبأجور منخفضة لا يكون عاملاً حسماً لقيام صناعة متطورة ما لم يتم ترتيبها وتأهيلها ليكون لديها القدرة على التفهم والسيطرة على الأسس المعقدة الحديثة وذلك من خلال التركيز على رفع مستوى التعليم والتدريب للقوى العاملة الوطنية لان الاعتماد على الخارج سوف يضيف أعباء إضافية تتمثل جزءاً منها في ارتفاع كلف المنتجات المصنعة فضلاً عن ارتفاع كلف الاستثمارات في المشاريع الصناعية الجديدة .[13]

**4- السوق (حجم الطلب) :**

إن حجم الطلب على المنتجات الصناعية من أهم مستلزمات التطور الصناعي وتظهر هذه الأهمية من خلال علاقة حجم المنتجات بسعة السوق , وعند تفحص سعة السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية لابد ان نفهم نقيصة او كفاية الطلب النقدي لا تتحدد سعة السوق لان سعة السوق يتحدد بمستوى الإنتاجية والكمية المعروضة من رأس المال الحقيقي , كما إن حجم السكان لا يحدد لوحده سعة السوق لأنها تسهم فقط في توزيع المواد والمنتجات ولا تحدد كمياتها وكفاءاتها بل ان مستوى إنتاجية السكان هو الذي يحدد سعة السوق , ولا يعني ذلك بان لنمو الإنتاج الحقيقي هو الأساس الحقيقي في نمو السعة الحقيقي للسوق .

**5- النقل والمواصلات :**

تعد وسائط النقل من العوامل المهمة أيضاً لنجاح وتطور الصناعات وتقليل نفل الإنسان ومنتجاته من مراكز الإنتاج الى مراكز التسويق , إذ تعمل طرق النقل على ربط جميع القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض , أي أنه يعمل قاسماً مشتركاً بين مختلف النشاطات سواء أكانت زراعية أم صناعية أم حرفية [14].

**6- المياه :**

يعد أيضاً من الشروط الأساسية لتوطن الصناعة فهو يستخدم في التبريد وفي الغسل وفي توليد البخار , كما انه يستخدم كمادة أولية في بعض الصناعات كالمشروبات الغازية والمرطبات والمواد الغذائية الأخرى[15].

## المبحث الثاني

## واقع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية لعام 2016

**- لمحة عن واقع الاقتصاد السعودي لعام 2016 :**

سجل الاقتصاد السعودي في عام 2016 نمو ايجابيات بالرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها هذا العام , من ضمنها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي عن مستوياته السابقة وانخفاض متوسط أسعار سلة أوبك لهذا العام بما يزيد عن (7,8%) عن معدلها في عام 2015 , لكن خبره المملكة العربية السعودية في التعامل مع الدورات الاقتصادية لأسواق النفط ومواصلاتها إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية كانت لها آثار ايجابية من تحقيق اثر هذه التحديات على الاقتصاد السعودي[16]. وحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية السعودية فمن المتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (2,581) مليار ريال بالأسعار الثابتة بارتفاع نسبة (1,4 %) مقارنتاً بعام 2015. ويتوقع ان يشهد القطاع غير النفطي استقرار نسبياً حيث يتوقع نموه بنسبة (0,23%) وحققت بعض الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي , مثل نشاط ملكية

المساكن الذي يقدر أن يصل نموه الحقيقي حوالي (3,65) ونشاط النقل والتخزين والاتصال الذي يتوقع أن يحقق نموه قدره (2,6%).

كما شهد عام 2016 ارتفاعاً في مستويات التضخم . إذ تشير البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء الى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في عام 2016 بنسبة (3,6%) مقارنته بنسبة (2,2%) عام 2015 . اما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي , الذي يعد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد السعودي ككل, فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (0,99%) في عام 2016 مقارنته بما كان عليه في عام 2015 وحسب التقديرات لمؤسسة النقد العربي السعودي , انخفض عجز الميزان التجاري لحساب المدفوعات الى (92,3) مليار ريال عام 2016 مقارنته بعجز مقداره (212,7) مليار ريال عام 2015 . وقد بلغ قيمة الصادرات السلعية عام 2016 نحو (673,4) مليار ريال , بينما بلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (169,5) مليار ريال بانخفاض نسبة (10,71%) عن عام 2015 .

أما الواردات السلعية فقد بلغ (492,9) مليار ريال عام 2016 بانخفاض نسبته (24,76%) عن عام2015[17].

اما فيما يخص التطورات المالية والنقدية , فقد استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني . إذ مكنت التدابير التي تم اتخاذها في مجال الإنفاق من خفض مستوى العجز , إذ أنخفض بمقدار (297) مليار ريال , فيما يقدر ان يصل حجم الدين العام لعام 2016 الى حالي (316,5) مليار ريال يمثل ما نسبته (12,3%) من الناتج المحلي الإجمالي فيما شهد عرض النقد نمواً بلغ (9,75%) مقارنه بعام 2015.

أما فيما يخص القطاع المصرفي , فقد ارتفع رأس مالها واحتياطاتها عام 2016 بنسبة (10,3%) لتصل الى حوالي (298,9) مليار ريال كما ارتفع حجم الودائع المصرفية بنسبة نمو (0.8%) بينما بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص (1400) مليار ريال وبنسبة نمو بلغ (3%).

ومن ناحية أخرى سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودي عام 2016 ارتفاعاً بنسبة(4,3%) أي (7210) نقطة مقارنه (6912) نقطة عام 2015 وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة عام 2016 (30,3%)[18] .

وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني ، تم إقرار رؤية الاقتصاد السعودي لعام 2030 م لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة وقد تم الإعلان عن عدد من البرامج التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية ، مثل برامج التحول الوطني 2020 م الذي يحتوي على أهداف إستراتيجية وتنموية وقد خصص مبلغ (286) مليار ريال لتكاليف مبادرات برامج التحول الوطني 2020 م . كما تم إطلاق برامج تحقيق التوازن المالي الذي يهدف إلى تعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكل الوضع المالي للمملكة .

كما استحدثت آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات والنفقات والمشاريع المختلفة أضف إلى ذلك تأسيس برامج قياس الأداء ( المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة ) كما تم تأسيس صندوق قابض بأسم ( صندوق الصناديق ) برأس مال قدره (4) مليار ريال وقد تم تأسيس هذا الصندوق في إطار تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات المتعلقة برأس المال الجزئي والملكية الخاصة [19].

مما تقدم نستنتج أن أداء الاقتصاد السعودي لعام 2016 يعد ايجابياً في ظل انخفاض أسعار النفط وما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو . وهذا ما يدل على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها الدولة لدفع عملية النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

## المبحث الثالث

## مؤشرات تطور أداء قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية

### أولاً :- مؤشر تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ونموها في الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد بالقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية (( بأنها القيمة المضافة الإجمالية مطروحاً منها قسط الاندثار)) [20] أو أنها (( قيمة الإنتاج مطروحاً منها كل من قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة قسط الاندثار )) [21] . وتمثل القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعات التحويلية أهمية خاصة كونها مؤشر تعكس تطور هذا القطاع ودوره في عملية التنمية من خلال تطور إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي .

ولو تتبعنا تطور القيمة المضافة المتحققة في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعها بين الفروع الصناعية للصناعات التحويلية خلال المدة (2010-2015) , فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (1) تشير الى أن القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في السعودية قد شهدت تطوراً كبيراً ملحوظاً خلال المدة (2010-2016) , إذ كانت القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة التحويلية (44,757) مليون دولار عام 2010 , ارتفعت الى (60,536) مليون دولار عام 2011 , الي بزيادة قدرها (15779) مليون دولار وبنسبة نمو بلغ (35,3%) ثم ارتفعت القيمة المضافة الى (71,592) مليون دولار عام 2012 أي بزيادة قدرها (11056) مليون دولار عن عام 2011 وبنسبة نمو بلغ (18,3%) , ثم ارتفعت القيمة المضافة الى (75,536) مليون دولار عام 2013 أي بزيادة قدرها (3944) مليون دولار عن عام 2012 وبنسبة نمو بلغ (5.5%) وواصلت القيمة المضافة ارتفاعها الى (81,029) مليون دولار عام 2014 أي بزيادة قدرها (5493) مليون دولار ونسبة نمو بلغ (7,3%) , ويعد عام 2014 أعلى ما وصلت اليه القيمة المضافة .

أما تطور القيمة المضافة خلال المدة ككل (2015-2010) , فقد ارتفعت من (44,757) مليون دولار عام 2010 الى (79,457) مليون دولار عام 2015 أي بزيادة قدرها (34700) مليون دولار وبمعدل نمو مركب بلغ (12,16%) خلال المدة (2015-2010).

جدول رقم (1)

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (2015-2010) ( مليون دولار)

| البيانات / السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية | الأهمية النسبية للقيمة المضافة % في الناتج المحلي الإجمالي | معدل النمو السنوي للقيمة المضافة % |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 526,812 | 44,757 | %10 | ـــــ |
| 2011 | 669,507 | 60,536 | %10,1 | %35.3 |
| 2012 | 733,336 | 71,592 | %10 | %18.3 |
| 2013 | 744,336 | 75,536 | %10,1 | %5.5 |
| 2014 | 753,832 | 81,029 | %10,8 | %7.3 |
| 2015 | 646,002 | 79,457 | %12.3 | % -1.9 |
| معدل النمو السنوي المركب للمدة (2010-2016)* | %4,2 | %12,16 | | |

المصدر:- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016 , ص410، 449.

(*) تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث وفق الصيغة الآتية :

$$R = \{ \sqrt[n-1]{\frac{y1}{y0}} - 1 \} * 100$$

أذ يمثل :-

R= النمو السنوي المركب

Y1= قيمة المتغير في سنة المقارنة

Y2= قيمة المتغير في سنة الأساس

n = عدد السنوات

تعكس هذه الزيادة حقيقة ان القيمة المضافة شهدت تطوراً كبيراً خلال المدة (2015-2010) , وان السبب الرئيس في ذلك هو زيادة الموارد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط وسياسات الإصلاح الاقتصادي , إذ شهدت السعودية تطورات مهمة في مجال صناعة استخراج النفط والغاز وأضيفت طاقات جديدة للإنتاج , وتم توسيع طاقات قائمة والتخطيط لمصانع جديدة ومشاريع صناعية عملاقة في مدينة الجبيل وينبع الصناعتين , كمشاريع البتروكمياوية التي تنتج المواد الأولية الداخلة في صناعة الألياف الصناعية وزيادة عدد مصانع المواد الغذائية والمشروبات وكذلك الدور الكبير الذي لعبه تشغيل مصفاة رأس التنورة [22] , مما أدى الى فعالية القطاع الصناعي عموماً , والذي انعكس بدوره

على تطور القيمة المضافة , أضف الى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع من قبل كبرى الشركات العالمية والانفتاح على الخارج والقدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية [23].

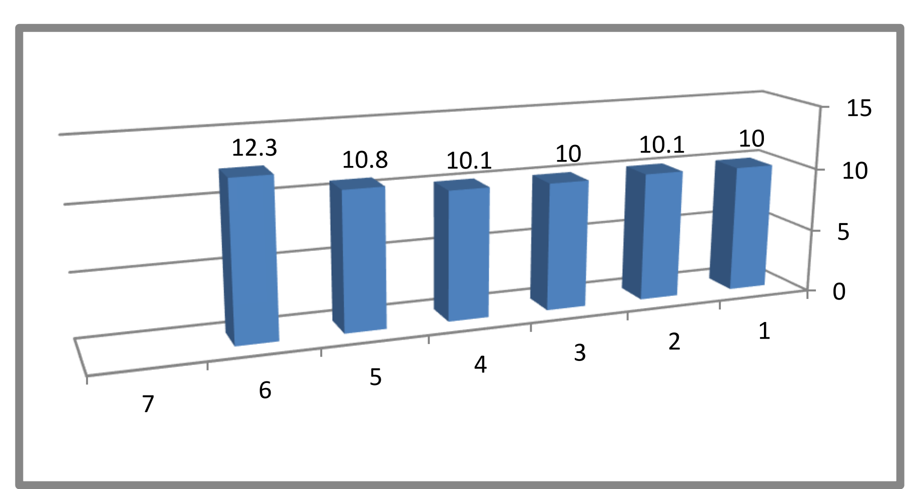
بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2015) حوالي (4,2%) في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية للمدة (2010-2015) (12,16%), وهذا يعني ان معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية كان أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي , الأمر الذي انعكس على زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2015-2010).

**ثانياً :- مؤشر تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية :**

للوقوف على التطور الحاصل في قطاع الصناعات التحويلية في السعودية فإن الأمر يتطلب احتساب الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي , إذ تعكس البيانات في الجدول رقم (1) ان الأهمية النسبية خلال عام 2010 كانت (10%) , وارتفعت الى (10,1%) في عام 2011 , ثم ارتفعت الى (10.8%) عام 2014 حتى وصلت الى (12,3%) عام 2015 .

ان هذا التطور التدريجي في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في السعودية بالرغم من هيمنة قطاع التعدين في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في السعودية , إذ انعكس وبما لا يقبل الشك مستوى التطور الذي حققه القطاع الصناعي التحويلي في السعودية والدعم اللامحدود الذي يحصل عليه هذا القطاع والشكل الآتي يعكس ما تقدم .

الشكل رقم (1) :مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للمدة (2010-2015)




المصدر :- تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحثة بيانات جدول رقم(1).

**ثالثاً:- مؤشر تطور أعداد المصانع في الصناعات التحويلية في السعودية :**

يوضح الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) التطور في أعداد المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2007-2016) ' إذ شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في أعداد المصانع , إذ ارتفعت في عام 2016الى (7742) مصنعاً بزيادة قدرها (2902) مصنعاً عن عام 2007 , مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته (60%) , كما ارتفعت عدد المصانع بنسبة (8%) عن عام 2015 أي بزيادة قدرها (549) مصنعاً في عام 2016.

**جدول رقم ( 2)**

عدد المصانع التحويلية في المملكة العربية السعودية موزعة

حسب القطاعات الرئيسية (2016-2007)

| البيانات/ السنوات | الصناعات الاستهلاكية | الصناعات الكيميائية | مواد البناء والاسمنت | الصناعات الهندسية | الصناعات الاخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 1,279 | 1,885 | 178 | 1,416 | 82 | 4,840 |
| 2008 | 1,333 | 2,026 | 193 | 1,490 | 86 | 5,128 |
| 2009 | 1,387 | 2,181 | 217 | 1,578 | 89 | 5,452 |
| 2010 | 1,454 | 2,359 | 231 | 1,691 | 92 | 5,827 |
| 2011 | 1,549 | 2,645 | 261 | 1,854 | 98 | 6,407 |
| 2012 | 1,456 | 2,768 | 281 | 1,877 | 85 | 6,467 |
| 2013 | 1,503 | 2,948 | 290 | 1,886 | 82 | 6,712 |
| 2014 | 1,561 | 3,148 | 302 | 1,959 | 84 | 7,051 |
| 2015 | 1,553 | 3,333 | 315 | 1,926 | 76 | 7,193 |
| 2016 | 1,645 | 3,576 | 333 | 2,103 | 85 | 7,742 |
| معدل النمو المركب للمدة (2007-2016) | %3 | %7 | %7 | %4 | | |

**المصدر** : الصندوق الصناعي , صندوق التنمية الصناعية السعودي , تقرير احصائي المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية للمدة (2016-2007)

, وعلى الموقع www.sidF.gov.soi

وإذا نظرنا الى أعداد المصانع حسب القطاعات الرئيسية – وهي الصناعات الاستهلاكية والكيمائية والهندسية ومواد البناء (تتضمن الاسمنت) بالإضافة الى الصناعات الأخرى , نجد إن هناك ارتفاعاً كبيراً في عدد مصانع قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة (90%) في عام 2016 مقارنة بعام 2007 اي بزيادة قدرها (1691) مصنعاً وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (7%) خلال المدة (2007-2016). ويعود السبب في هذا الارتفاع الى الميزة النسبية لهذا القطاع وتوسيع شراكات كبرى مثل ارامكو وسابك بالدخول في شراكات مع شركات عالمية مما شجع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه الاستثمارات كما ارتفعت عدد مصانع مواد البناء بنسبة (87%) عام 2016 مقارنة بعام 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (7%) خلال المدة (2016-2007) وقد جاءت هذه الزيادة في أعداد المصانع مواد البناء بسبب التوسع في مشاريع البناء والأعمار الحكومية والخاصة , كما ارتفع عدد المصانع لقطاعين الهندسي والاستهلاكي بنسبة

(49%) و (29%) على التوالي عام 2016 مقارنة بعام 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (4%) و(3%) على التوالي خلال المدة (2007-2016) . نستنتج مما تقدم ان نشاط الصناعات الكيميائية يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي عدد المصانع القائمة خلال عام 2016 نسبة (46%) نتيجة لنمو نشاط المنتجات اللافلزية الأخرى , اذ يمثل هذا النشاط (45%) من أنشطة قطاع الصناعات الكيميائية , يليه بالمرتبة الثانية نشاط الصناعات الهندسية بنسبة (27%), ثم الصناعات الاستهلاكية بنسبة (21%) , ثم صناعة مواد البناء والاسمنت بنسبة (5%) وتمثل باقي الأنشطة الصناعية الأخرى بنسبة (1%) من إجمالي عدد المصانع التحويلية في المملكة .

**الشكل رقم (2)**

أعداد المصانع التحويلية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2016)

10
5
0
7.74 7.19 7.05 6.71 6.46 6.407 5.82 5.45 5.12 4.84
10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

**المصدر** : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2) .

**رابعاً :- مؤشر تطور أعداد القوة العاملة في الصناعات التحويلية في السعودية :**

يقدر عدد العمالة في مختلف القطاعات الصناعية في المملكة العربية السعودية حتى عام 2016 , كم موضح في الجدول رقم (3) والشكل (3) أكثر من مليون عاملاً موزعين على مناطق المملكة العربية السعودية بمختلف القطاعات الصناعية ومعدل (135) عاملاً لكل مصنع . وقد شهدت المدة (2007-2016) تطوراً كبيراً في حجم القوة العاملة حيث ارتفعت أعداد القوة العاملة من (495) ألف عاملاً عام 2007 الى (1,042) مليون عاملاً في عام 2016 , أي بنسبة زيادة قدرها (110%) . كما ارتفعت أعدادهم بنسبة (4%) مقارنة بعام 2015 وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التطور الصناعي في المملكة خلال المدة (2007-2016) , مما أدى الى زيادة الحاجة الى توظيف العمالة بمختلف أنواعها , اذ وفر القطاع الصناعي مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفرص الوظيفية في كل مناطق المملكة سواء كانت وظائف إنتاجية او إدارية او تسويقية او غيرها من الوظائف . كما يوضح الجدول رقم (3) أيضاً ان توزيع أعداد

القوة العاملة في القطاع الصناعي للملكة لعام 2016 حسب الأنشطة الرئيسية , إذ ارتفعت أعداد القوة العاملة في نشاط مواد الصناعات الهندسية بنسبة (6%) مقارنة بعام 2015 كما ارتفعت أعداد القوة العاملة في نشاط إن الصناعات الكيميائية والاستهلاكية بنسبة (5%) و(3%) على التوالي مقارنة بعام 2015 , بينما جاءت بقية الأنشطة بأقل نسبة ارتفاع لا تتجاوز (2%) مقارنة بعام 2015 , كما يوضح الجدول أيضاً نشاط الصناعات الكيميائية كان له النصيب الأكبر من أعداد القوة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية خلال عام 2016 بنسبة (40%) يتركز معظمها في نشاط صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى بنسبة (47%) نظراً لعدد المصانع في هذا المجال , يليه نشاط الصناعات الاستهلاكية بنسبة (28%) , يليه نشاط الصناعات الهندسية بنسبة (24%) ثم صناعة مواد البناء والاسمنت بنسبة (7%) وتمثل باقي الأنشطة بنسبة (1%) من إجمالي عدد العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في المملكة .

**جدول رقم (3)**

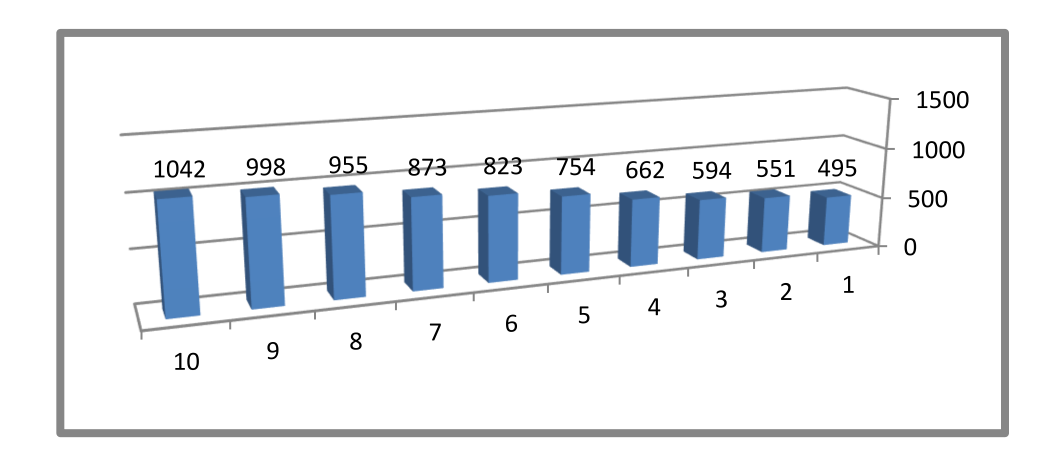
أعداد القوة العامة موزعة حسب القطاعات الرئيسية في المملكة للمدة ( 2016-2007)

| البيانات/ السنوات | الصناعات الاستهلاكية | الصناعات الميكانيكية | مواد البناء الاسمنت | الصناعات الهندسية | الصناعات الأخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 42,224 | 185,228 | 28,003 | 130,970 | 9,059 | 495,481 |
| 2008 | 165,664 | 201,732 | 31,656 | 142,391 | 9,636 | 551,079 |
| 2009 | 176,366 | 218,137 | 35,530 | 153,391 | 10,711 | 594,135 |
| 2010 | 194,375 | 246,945 | 39,707 | 169,322 | 12,360 | 662,709 |
| 2011 | 218,858 | 284,975 | 46,041 | 191,128 | 13,325 | 754,327 |
| 2012 | 237,886 | 314,629 | 52,847 | 203,724 | 14,029 | 823,115 |
| 2013 | 244,039 | 342,164 | 54,742 | 219,453 | 13,168 | 873,566 |
| 2014 | 271,963 | 373,960 | 62,924 | 233,189 | 13,755 | 955,791 |
| 2015 | 279,220 | 398,323 | 68,686 | 238,094 | 13,970 | 998,93 |
| 2016 | 287,308 | 418,825 | 69,664 | 252,359 | 14,293 | 1,042,449 |

**المصدر** : الصندوق الصناعي , صندوق التنمية الصناعي السعودي , تقرير إحصائي أعداد المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2016 ) , على الموقع www.sidf.gov.sa

**الشكل رقم (3)**

اعداد القوة العاملة في المملكة العربية السعودية للمدة (2016-2007)




**المصدر** : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (3).

**خامساً:- مؤشر تطور رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية في السعودية :**

بلغ إجمالي قيمة التمويل للمصانع القائمة في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام 2016- حسب الترخيص الصناعي أكثر من ترليون ريال موزعة على مختلف القطاعات الصناعية الرئيسية , إذ ارتفعت قيمة إجمالي التمويل من (404) مليون ريال عام 2007 الى حوالي (1,1) ترليون ريال عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (12%) خلال المدة (2016-2007), وبمعدل (143) مليون ريال لكل مصنع , ويعود السبب في هذا الارتفاع الى أن إجمالي التمويل لقطاع الصناعات الكيميائية ارتفع خلال عام 2010 واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2015 نتيجة لعودة الثقة لقطاع الصناعات الكيمائية بعد الأزمة المالية العالمية مما أدى الى ارتفاع إجمالي التمويل في المصانع التحويلية في السعودية ككل , ويوضح الجدول رقم(4) والشكل (4) توزيع قيمة التمويل للمصانع القائمة لكل قطاع صناعي متخصص لعام 2016 . إذ ارتفعت قيمة التمويل لقطاع الصناعات الاستهلاكية والهندسية ومواد البناء بنسبة (3%) مقارنة بعام 2015 , في حين انخفضت قيمة التمويل لقطاع الصناعات الكيمائية والصناعات الأخرى بنسبة(3%) و(4%) على التوالي مقارنه بعام 2015 وبشكل عام فان قيمة إجمالي التمويل لكل قطاع من القطاعات الخمسة ارتفع بمعدل مختلف عن الآخر لكل سنة , فإجمالي التمويل لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقطاع الصناعات الهندسية ارتفع بمعدل (10%) لكل منها وهذا يعكس نمو القطاعين لكل سنة خلال المدة (2016-2007) .

اما قطاع الصناعات الكيمائية فقد ارتفع إجمالي التمويل بمعدل (12%) لكل سنة خلال المدة (2016-2007), كما ارتفع إجمالي التمويل لقطاع الصناعات الأخرى بمعدل (33%) لكل سنة خلال نفس المدة , في حين إن إجمالي التمويل لقطاع مواد البناء جاء بأقل معدل نمو مركب بلغ (8%) لكل سنة خلال نفس المدة , وبشكل عام

فان نشاط الصناعات الكيمائية له النصيب الأكبر من إجمالي قيمة التمويل خلال المدة (2007-2016) إذ بلغت هذه النسبة (70%) في الصناعات الكيمائية من إجمالي قيمة التمويل .

في حين بلغ نسبة التمويل لقطاع الصناعات الاستهلاكية (11%) من إجمالي قيمة التمويل بينما توزعت باقي النسب على قطاع الصناعات الهندسية وصناعة مواد البناء بالإضافة الى الصناعات الأخرى .

**جدول رقم (4)**

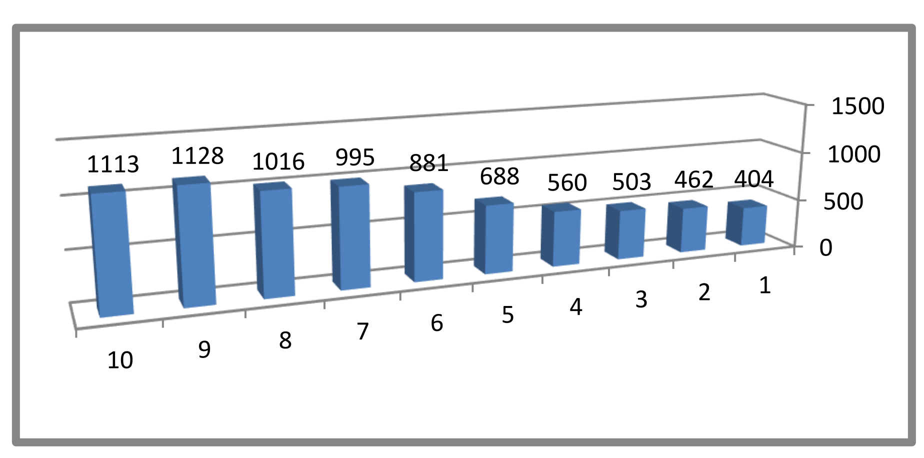
إجمالي التمويل للصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية (2007-2016)

مليون ريال

| البيانات/ السنوات | الصناعات الاستهلاكية | الصناعات الميكانيكية | مواد البناء الاسمنت | الصناعات الهندسية | الصناعات الأخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 49,373 | 283,071 | 36,101 | 33,148 | 2,166 | 404,359 |
| 2008 | 55,156 | 314,771 | 38,182 | 34,829 | 19,202 | 462,140 |
| 2009 | 60,934 | 342,826 | 42,279 | 37,826 | 19,269 | 503,133 |
| 2010 | 76,051 | 371,002 | 47,260 | 44,023 | 21,974 | 560,311 |
| 2011 | 80,976 | 462,566 | 54,203 | 58,893 | 21,938 | 688,576 |
| 2012 | 90,095 | 623,626 | 73,732 | 71,597 | 22,350 | 881,400 |
| 2013 | 102,666 | 722,009 | 62,517 | 78,299 | 29,984 | 995,475 |
| 2014 | 112,135 | 739,261 | 55,852 | 79,067 | 30,016 | 1,016,331 |
| 2015 | 114,067 | 834,257 | 71,639 | 78,555 | 29,839 | 1,128,358 |
| 2016 | 116,969 | 815,383 | 73,758 | 80,831 | 28,581 | 1,113,521 |

**المصدر** : الصندوق الصناعي ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، على الموقع www.sidf.gpv.sa

**شكل رقم (4)** تطور إجمالي التمويل للصناعات التحويلية في السعودية حسب الأنشطة الصناعية (2007-2016)




**المصدر** : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (4).

**سادساً :- مؤشر تطور الصادرات الصناعية التحويلية ( غير النفطية) الى إجمالي الصادرات في السعودية :**

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لتنمية الصادرات الصناعية التحويلية تماشياً مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل , وبالرغم من الحداثة النسبية لتجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير , إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال , إذ كان للصادرات البتروكيمياوية السعودية الدور الكبير في الدخول الى الأسواق العالمية , كما ساهمت في إعطاء صورة ايجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر[24]. والجدول التالي يوضح التطور في قيم الصادرات الصناعية التحويلية السعودية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2016- 2010) .

**جدول رقم (5)**

تطور الصادرات الصناعية التحويلية

في السعودية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010- 2016)

| السنوات / البيانات | قيمة الصادرات الصناعية التحويلية (مليون ريال) | النسبة الى إجمالي الصادرات % | النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي)% |
|---|---|---|---|
| 2010 | 113,924 | %12,1 | %10,6 |
| 2011 | 151,125 | %11,1 | %12,4 |
| 2012 | 162,428 | %11,2 | %12 |
| 2013 | 171,041 | %12,1 | %11,6 |
| 2014 | 185,631 | %14,5 | 11,6 |
| 2015 | 156,423 | %20,5 | %8,9 |
| 2016 | 145,911 | %21,2 | %8,1 |
| معدل النمو المركب (2016-2010) | %5,07 | | |

**المصدر**: الصندوق الصناعي , صندوق التنمية الصناعية السعودي على الموقع www.sidf.gov.sa * احتسب معدل النمو المركب من قبل الباحثة

من الجدول يتضح ان الصادرات الصناعية التحويلية في السعودية حققت نمواً سريعاً وكبيراً خلال المدة من (2016-2010), حيث نمت الصادرات الصناعية التحويلية في السعودية بمعدل نمو مركب بلغ (5,07%) خلال المدة (2010-2016), ولترتفع بذلك قيمتها من (113,924) مليون ريال عام 2010 الى (145,911) مليون ريال عام 2016 , وقد جاء هذا الارتقاء الكبير في قيمة الصادرات الصناعية التحويلية في السعودية مع بدء سريان تطبيق الاتحاد الكمركي الخليجي الموحد عام 2003 وانضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية

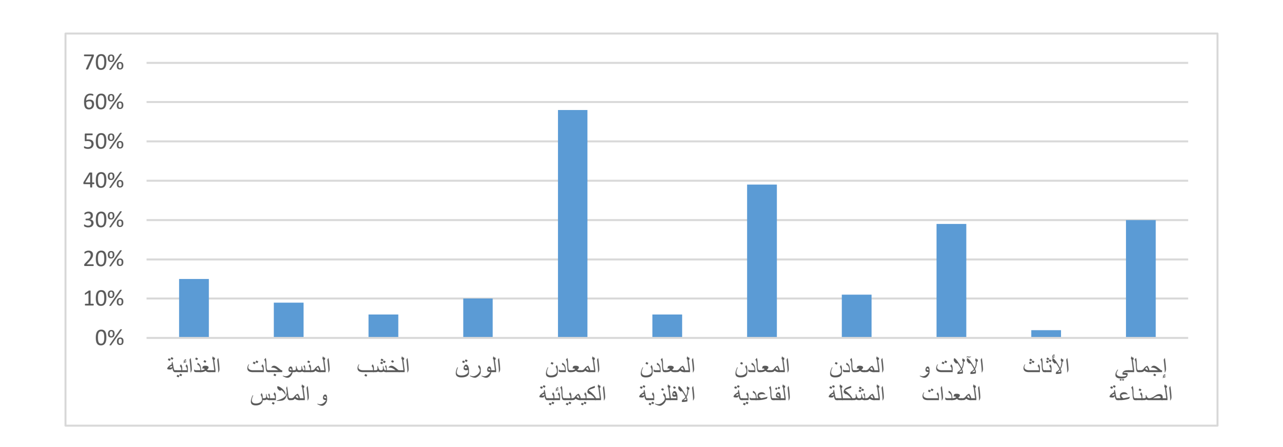
وبالنظر الى هيكل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية التحويلية في السعودية يوضح الشكل رقم (5) نسبة الصادرات الصناعية التحويلية حسب النشاط الصناعي الى إجمالي الصادرات لعام 2016 . حيث يلاحظ من الشكل البياني ان نشاط المنتجات الكيميائية والبلاستيكية يتصدر كافة الأنشطة الصناعية بنسبة (58%), يليه في المرتبة الثانية نشاط المعادن القاعدية بنسبة (39%) , يليه بالمرتبة الثالثة نشاط منتجات الآلات والمعدات حيث بلغت نسبة الصادرات الإجمالي(29%) , يليه نشاط المنتجات الغذائية بنسبة (15%) ومن ثم نشاط المنتجات المعادن المشكلة

بنسبة (11%) يليه نشاط منتجات الورق والطباعة ومنتجات المنسوجات (15%) , ويقدر متوسط نسبة الصادرات الى إجمالي المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية ( غير النفطي ) (30%).

**الشكل رقم (5)**

نسبة الصادرات الصناعية التحويلية الى إجمالي

الصادرات حسب النشاط الاقتصادي في السعودية لعام 2016




اجمالي الصناعة الاثاث الآلات المعادن المعادن المعادن المعادن الورق الخشب المنسوجات الغذائية والمعدات المشكلة القاعدية اللافلزية الكيميائية والملابس

**المصدر** : الصندوق الصناعي , صندوق التنمية الصناعية السعودي على الموقع www.sidf.gov.sa

سابعاً :- التوزيع الجغرافي لعدد المصانع التحويلية في المملكة العربية السعودية لعام 2016:

يتضح من الجدول رقم(6) توزيع عدد المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية لعام 2016 , اذ يلاحظ استحواذ منطقة الرياض على اكبر عدد من المصانع القائمة بواقع (3,063) مصنعاً يعمل فيها حوالي (386) ألف عامل وبتمويل بلغ (124) مليار ريال وبذلك تكون منطقة الرياض في المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المصانع وكذلك بالنسبة لعدد العمال في مصانعها التحويلية , إذ تمثل مصانع منطقة الرياض (40% ) من إجمالي عدد المصانع و(37%) من إجمالي العمالة في المصانع القائمة . يليه المنطقة الشرقية بواقع (1,779) مصنعاً يعمل فيها حوالي (264) ألف عامل وبتمويل بلغ (696) مليار ريال , وبذلك تحتل المنطقة الشرقية المرتبة الثانية من حيث عدد المصانع وعدد العمالة في مصانعها , اذ تمثل مصانع المنطقة الشرقية (23%) من إجمالي عدد المصانع و(25%) من إجمالي العمالة في المصانع القائمة ، ثم منطقة مكة المكرمة بواقع (1,557) مصنعاً يعمل فيها حوالي (250) ألف عامل وبتمويل بلغ (137) مليار ريال , وبذلك تحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع وعدد العمالة

فيها , اذ تمثل مصانع منطقة مكة المكرمة (20%) من إجمالي المصانع القائمة و(24%) من إجمالي العمالة في المصانع القائمة , ويتراوح عدد المصانع القائمة في بقية مناطق المملكة ما بين (23%) مصنعاً الى(308) مصنعاً .

| المناطق | عدد المصانع | النسبة(%) | عدد العمال الف عامل | النسبة(%) | إجمالي التمويل (مليار ريال) |
|---|---|---|---|---|---|
| منطقة الرياض | 3069 | 40 | 386 | 37 | 124 |
| منطقة الشرقية | 1779 | 23 | 264 | 25 | 696 |
| منطقة مكة المكرمة | 1557 | 20 | 250 | 24 | 137 |

**المصدر** : الصندوق الصناعي , صندوق التنمية الصناعية السعودي على الموقع www.sidf.gov.sa

ثامناً :- دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تمويل المشاريع الصناعية حتى عام 2016 :

يلعب صندوق التنمية الصناعية السعودية دوراً بارزً في تنمية القطاعات في المملكة العربية السعودية ، اذ بلغ عدد القروض الممنوحة من الصندوق لجميع القطاعات الصناعية حتى نهاية عام 2016 حوالي (4079) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (137.4) مليار ريال موزعة على مختلف القطاعات الصناعية . إذ يتصدر قطاع الصناعات الكيمائية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له اذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق حوالي (53) مليار ريال وهو ما يمثل (38%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق [25], ثم يأتي قطاع الصناعات الهندسية في المرتبة الثانية , اذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (29) مليار ريال , أي ما يمثل (21%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق , يليه قطاع مواد البناء والاسمنت في المرتبة الثالثة اذ بلغت قيمة القروض التراكمية حوالي (26) مليار ريال وهو ما يمثل (19%) من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق , ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية في المرتبة الرابعة اذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (23) مليار ريال أي ما يمثل (17%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق , ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الصناعات الأخرى , اذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (7) مليار ريال وهو ما يمثل (5%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق حتى نهاية عام 2016[26].

## المبحث الرابع

## التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في السعودية

### 1- تطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية :

يعد الارتقاء بالقدرة التنافسية الى مستوى العالمية للمنتجات الصناعية السعودية ضرورياً ليس فقط لكسب حصص في أسواق التصدير العالمية , وإنما أيضاً للمحافظة على حصص الأسواق المحلية وتعزيزها . وتتطلب مواجهة هذا التحدي من الوحدات الصناعية في السعودية العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة الى المستويات القياسية العالمية .

**2– نقل وتوطين التقنية:**

تحتل التقنية دوراً هاماً وحاسماً في زيادة الإنتاجية مما يعكس بصوره مباشرة على القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية ومن هنا فان بناء قاعدة تقنية صلبة يعد أحد ركائز المستقبل الصناعي . وبالرغم من الانجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية في مجال نقل التقنية . فهي بحاجة الى مضاعفة المقدرات التقنية لصناعتها الوطنية [27] ولكن الأهم من ذلك تمثل في المحاولة الجادة لتطوير التقنية التي تم توطينها وذلك من خلال الأبحاث سواء داخل المؤسسات الصناعية او بالتعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية .

**3– التعامل مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية :**

إذ أن المملكة العربية السعودية عضواً في المنظمة فان هناك حاجة للتكيف مع قواعد المنظمة والتي تلتزم بها جميع دول الأعضاء . ويبقى الهدف العام متمثلاً في إتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من ايجابيات الانضمام للمنظمة مع العمل على احتواء وتقليل الآثار السلبية[28] . وقد يكون من الضروري أيضاً لهذه الإستراتيجية ان تأخذ بعين الاعتبار ما يستجد من تحديات مستقبلية في إطار قواعد المنظمة ودخول موضوعات جديدة مثل البيئة والعمالة وغيرها .

**4– زيادة توفير الموارد والاستثمارات في القطاع الصناعي :**

بالرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها الصناعة في السعودية , إلا أن مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي تبقى دون المطلوب او دون الطموح . وللقيام بدور أكثر فاعلية لزيادة مساهمات القطاع . فإن هناك حاجة لتكثيف توجيه الموارد والاستثمارات خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية . وتستلزم مقابلة هذا التحدي تكاتف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالسعودية من اجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع[29].

**5– تنفيذ وتطوير مفهوم التكامل :**

من المعروف في تجارب الإدارة الصناعية الحديثة ان بعض التوسعات الرأسية في صناعة معينة قد لا تأتي بالفوائد . حيث بتلاشي التركيز على التخصص في المنتج الأساسي الذي يتميز به المصنع مما يؤدي الى خفض الفعالية وارتفاع التكاليف التشغيلية وفي بعض الأحيان تفقد المشاريع حصصها في السوق، لذا يتعين على المصانع خصوصاً الكبيرة منها الاعتماد على مصانع أخرى , , وحبذا لو كانت محلية , في تامين احتياجاتها من المنتجات الأخرى . وذلك لكي تتمكن من تركيز تطوير منتجاتها الأصلية والتنافسية سواء محلياً او خارجياً[30] .

**6– تطوير الإدارة الصناعية :**

كما هو معلوم , فإن تحسين الأداء الإنتاجية في المنشآت الصناعية تعتمد على كفاءة ونوعية الإدارة في هذه المنشآت . ويكتسب ذلك أهمية كبرى إزاء ما هو متوقع من تزايد المنافسة العالمية وسرعة تطورات الأسواق والتقنية .

كما وان هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بهذا الجانب في الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل غالبية الوحدات العاملة في الصناعة السعودية .

**7- مواكبة التطورات في الأسواق العالمية :**

إن التطورات والتغيرات في الأسواق العالمية ومجالات التقنية تشهد ارتفاعاً متسارعاً مما يشكل تحدياً كبيراً لقطاعات الأعمال في العالم وللقطاعات الصناعية على وجه الخصوص ، ويتطلب مواجهة هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق .

**8- البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة :**

من المؤكد إن الاهتمام بالبيئة سوف يحظى بزخم متزايد في المستقبل وعليه فإن الحفاظ على سلامة البيئة الصناعية ، وما يستلزم ذلك من جهود وتقنيات لاحتواء الآثار السلبية يعد أحد تحديات المستقبل للقطاعات والوحدات الصناعية في السعودية [31].

**9- تطور مقدرات القوة العاملة السعودية :**

تعد مهارات ونوعية القوة العاملة الصناعية من العوامل الحاسمة في إطار تطوير التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعات مستقبلاً . وفي سبيل تطوير مقدرات القوة العاملة السعودية بات ضرورياً مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات [32] .

**الاستنتاجات والتوصيات**

1- هناك تطوراً صناعي ملموس في الاقتصاد السعودي خلال مدة البحث , وهذا التطور في الصناعة التحويلية يشتمل على عمق في العملية الإنتاجية يؤكده كثافة استخدام رأس المال والتكنولوجيا الصناعية .

2- هناك بعض القطاعات تعاني من نقص في الجوانب الفنية , وقد كان هذا واضح في نشاط قطاع الصناعات الخشبية والأثاث , يتطلب الأمر دراسة فنية لهذا القطاع والعمل على تشجيع زيادة المكون التكنولوجي فيها .

3- هناك إمكانية كبيرة للنمو الصناعي , فرغم ان هناك نمواً كبيراً في الصناعات التحويلية في السعودية إلا أن هذا النمو يقع دون مستويات النمو الممكن , ويعود ذلك بالأساس الى اعتماد الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره دون إجراء عملية تحويلية هامة عليه ترفع القيمة المضافة , ويقترح هناك الاستفادة من النفط في نمو الصناعات التحويلية من خلال تكثيف استخراجه بدلاً من تصدير , في شكل خام او مكرر

4- استطاعت المملكة العربية السعودية في إطار اكتساب عضوية WTO من مواصلة تحقيق نمو متواصل في مؤشرات الصناعة التحويلية بعد انضمامها الى المنظمة وتطبيق اتفاقياتها الملزمة , مما يؤكد نجاح الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدولة في مجال دعم وتكييف صناعاتها الوطنية .

5- خلال مدة البحث ( 2007-2016 ) كانت هناك زيادة واضحة في أعداد المنشآت الصناعية إذ ارتفعت من (4,840) مصنعاً عام 2007 الى (7,742) مصنعاً عام 2016 كذلك هناك زيادة في أعداد القوة العاملة من (495,481) مليون عامل عام 2007 الى (1,042,449) مليون عامل عام 2016 , كذلك هناك زيادة في إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية إذ ارتفعت من (404,359) مليار ريال عام 2007 الى (1.128.358) مليار ريال عام 2016.

6- خلال مدة البحث (2007-2016) كانت هناك زيادة واضحة في إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية اذ ارتفعت من (44,757) مليون دولار عام 2016 الى (79.457) مليون دولار عام 2015 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ ( 12.6%) كذلك هناك زيادة واضحة في نسبة الصادرات الصناعية التحويلية اذ بلغت ( 12.1%) عام 2010 ارتفعت الى (21.2%) من إجمالي الصادرات خلال المدة (2010-2016).

7- العمل على تنمية القطاعات الغذائية والنسيجية , لكي يتوفر لها الخبرة والمهارة وبشكل يتفق مع إمكانية الحصول على مستخدماتها المحلية بصورة رئيسية .

8- الاهتمام بالتطور التكنولوجي والدخول بقوة الى ميدان الصناعات الالكترونية المتطورة والتي يمثل قياسها نقطة ارتقاء القطاع الصناعي .

9- تطوير الإنتاج المحلي , وجعله منافساً للإنتاج الأجنبي , من خلال إقامة مراكز للبحوث المخصصة للصناعات المختلفة .

10- خلال مدة البحث احتل نشاط المنتجات الكيميائية المرتبة الأولى في إجمالي عدد المصانع القائمة بنسبة (46%), يليه نشاط الصناعات الهندسية بنسبة (27%) ثم نشاط الصناعات الاستهلاكية بنسبة(21%) .

---

1- د. عبد العزيز مصطفى , د. رشا مهدي صالح ," التخطيط الصناعي " , جامعة الموصل , 1989م, ص 25.

2- صندوق النقد العربي وآخرون , " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 " , (ابو ظبي صندوق النقد العربي , 2012) , ص325.

3- محمد جواد عباس , " الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق" , مجلة تصدر في كلية الآداب جامعة الكوفة , 2007, ص3 .

4- د. طالب هاشم جبار , " واقع صادرات الصناعة التحويلية ومشاكلها في العراق" , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة , 1998 , ص77.

5- د. عباس علي التميمي , " النمو الصناعي في الوطن العربي " , مكتبة التربية / قسم الجغرافية , جامعة الموصل , 1998 , ص109.

6- حسين جبار عبد الله , " الصناعات التحويلية العربية واقعها وآفاقها المستقبلية ", رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد , 1956 , ص5.

7- د. حسين عبد المطلب السراج ," تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة العربية " , مجلة علوم إنسانية , العدد 34, السنة الخامسة , 2007 , على الموقع
www.vluminssania.net

8- أنظر في ذلك :

- فؤاد عبد الله محمد , " واقع الصناعة التحويلية في العراق " , مجلة بحوث جغرافية , العدد (3) , 2002 , ص266.

- د. فارس مهدي محمد , " واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام 2007" , مجلة الآداب البصرة , العدد 58 , 2011 , ص282.

9- د. فرهنك جلال , " التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000" , مركز دراسات الوحدة العربية , ص63.

10- محمد جواد عباس شبع , " الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق " , مجلة تصدر عن كلية الآداب جامعة الكوفة , 2012 , ص5.

11- التنمية الصناعية , شبكة المعلومات العالمية ( نت) www.sis.gov

12- انظر في ذلك .

- نوره زيد العثمان , " اثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1986-2012) "، رسالة ماجستير ، ص16 .

- محمد إبراهيم سعدي الداعي ," دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين "ص12, وزارة الاقتصاد الوطني , 2003 , ص6.

13- عبد الزهرة علي الجنابي , " واقع اتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط في العراق " , اطروحه دكتوراه , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1996 , ص11.

14- د. صائب إبراهيم جواد ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ،2011 ، ص632.

15- التنمية الصناعية , شبكة المعلومات العالمية ( نت) www.sis.gov

16- سعدية هلال حسن التميمي , " تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية باستخدام صيغة cheery دراسة بلدان عربية مختارة " , رسالة ماجستير الى جامعة القادسية , 2010, ص86.

17- الصندوق الصناعي , " صندوق التنمية الصناعية السعودي", شبكة المعلومات العالمية (نت) www.sidf.gov.sa

18- الصندوق الصناعي , " المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007-2016) على الموقع www.sidf.gov.sa .

19- سعدية هلال حسن التميمي ," مصدر سابق " , ص89.

20- الاسكوا ," القطاع في اليمن الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية " , بحث مقدم الى ندوة تطوير القطاع الصناعي , صنعاء 25-27, 1994, منشورات وزارة الصناعة 1996, ص16.

21- محمد مكرر ثابت عوض العلوي ," الصناعات التحويلية في اليمن الواقع والآفاق " , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , ص117.

22- سعدية هلال حسن التميمي , مصدر سابق , ص90.

23- حيدر يونس كاظم الموسوي ، قياس مدى تركز وتوزيع العاملين في الصناعة التحويلية – محافظة كربلاء حالة تطبيقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء ، 2009 ، ص 64 .

24-سوسن جبار عودة ," واقع الصناعات التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي " في أفكار عربية مختارة " , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية , بغداد , 2006 , ص119.

25- المملكة السعودية(( وزارة التجارة والصناعة ، الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 واليات ، نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة ، 2010 ، ص 9 .

26- الصندوق الصناعي ," المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007-2016) مصدر سابق.

27- باسم مكحول , " التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية" , مجلة الجامعة الإسلامية , سلسلة الدراسات الإنسانية , المجلد 12, العدد الثاني ,2004,ص6.

28- نشأت صبحي يعقوب ,"الطاقات المعطلة في الصناعات التحويلية في العراق الأسباب والآثار والحاجات " , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , 2012, ص102.

29- إيناس محمد رشيد المشهداني , تكيف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة " , رسالة دكتوراه , جامعة بغداد , 2012 , ص38.

30- إيناس محمد رشيد المشهداني , مصدر سابق , ص34.

31- حيدر صالح محمد , " الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق " , معهد الإدارة التقني , 2006 , ص9.

32- الصندوق الصناعي ," صندوق التنمية الصناعي السعودي " , الصناعة في المملكة , على الموقع www.sidf.gov.sa